تمكين المنظمين بوصفهم بناةً للنظام الإيكولوجي الرقمي

تُحدث التكنولوجيات الرقمية تحولات في كيفية توصيل المجتمعات وممارستها لأنشطتها في مجالات التجارة والتعليم، بل وحتى الإدارة، ما يدعو المنظمين إلى الاضطلاع بدور يتعدى مجرد الإشراف على الأسواق. فلا بد لهم من التكيف ودمج روح الابتكار في صميم مهمتها المؤسسية، والمساعدة في تشكيل أنظمة إيكولوجية رقمية مرنة جاهزة للمستقبل. ويتطلب هذا التحول تغيرات جوهرية في أساليب التفكير، واعتماد أدوات جديدة، وتعميق التعاون عبر مختلف القطاعات والحدود.

وإننا - نحن المنظمين المشاركين في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2025 - إذ نتكئ على مسيرة عقدين من المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات، التي ساعدت في تحديد المبادئ التنظيمية السليمة وتعزيز البيئات التمكينية المؤاتية، نقرّ بالحاجة الملحة لهذا التغيير. ومن ثم تتطلب الاستجابة لتحديات الحاضر والاستعداد للتحديات المستقبلية أن يحمل المنظمون على عاتقهم دور بناة النظام الإيكولوجي الرقمي.

وتعبّر هذه المبادئ التوجيهية عن التزامنا المشترك؛ الذي يستنير بالتجارب الوطنية، ويسترشد بالمنظور العالمي، ويركز على بلورة قيادة تنظيمية عملية وتطلعية غايتها تشكيل مستقبل رقمي لا يُترك فيه أحد خلف الركب.

## أولاً تعزيز روح الابتكار في النهج التنظيمية

### ترسيخ الابتكار كممارسة تنظيمية أساسية

ينبغي ألا يتعامل المنظمون مع الابتكار بوصفه مشروعاً جانبياً، بل باعتباره جزءاً أساسياً من طريقة تصميم التنظيم وتنفيذه. هذا إلى جانب إضفاء الطابع المؤسسي على التجريب، من خلال دمج المشاريع التجريبية في خطط العمل السنوية، والاستعانة بالبيئات التنظيمية التجريبية، واختبار القواعد البسيطة قبل النشر الكامل لها. وإفساح المجال للتعلم من الإخفاقات، مع الاعتراف بأن كل محاولات الابتكار لا يُكتب لها النجاح، لكن كل محاولة تسهم في تكوين رؤى قيمة تعزز النهج التنظيمية المستقبلية.

### تطوير مهارات وأساليب تفكير جاهزة للمستقبل

لا تقتصر حاجة المنظمين على المعارف التقنية بالتكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتكنولوجيات الفضاء الجديدة وسلسلة الكتل، بل يحتاجون كذلك إلى امتلاك مهارات في إعداد النماذج الأولية للسياسات، والعلوم السلوكية، والتفكير المنظومي. وترسيخ ثقافة تنظيمية تتسم بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتطلعات المستقبلية، عن طريق التعلم المستمر من الأقران والتعاون بين التخصصات المتعددة في تنفيذ المهام المؤسسية المعتادة.

### التنظيم بقدر من المرونة والاستشراف

تنفيذ أطر مرنة، مثل التنظيم القائم على النتائج، والترخيص متعدد المستويات، وشروط الإنهاء التدريجي، لإتاحة تنفيذ استجابات تنظيمية قادرة على التكيف مع التطورات الحادثة في التكنولوجيات والأسواق. وتوجيه جهود الابتكار بدلاً من مجرد التفاعل معها، بالاستعانة بالبيانات والاستشراف الاستراتيجي، واستكشاف آفاق المستقبل، والأطر الاستباقية بغرض تحديد المخاطر والفرص الناشئة على نحو أفضل.

### التعاون في سبيل الابتكار

الانتقال من المشاورات التي تجرى لمرة واحدة إلى إقامة شراكات منظمة لحل المشكلات مع الوزارات والجهات الفاعلة في الأسواق والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في مختلف القطاعات. والمشاركة في استحداث حلول مشروعة ومرنة لتقريب وجهات النظر وتجميع المعارف من خلال الإدارة التعاونية. مواءمة السياسات ومنع إصدار قواعد متضاربة من خلال تطبيق آليات لتعزيز الاتساق بين القطاعات.

## ثانياً تكييف القدرات التنظيمية وتعزيزها

### تحديث الولايات التنظيمية في ضوء الواقع الرقمي

ضمان أن تعكس الولايات التنظيمية التقارب في البنية التحتية والمحتوى والخدمات. قد يتطلب ذلك الرقابة على المنصات الرقمية، أو حوكمة البيانات، أو الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن التنسيق بين القطاعات سعياً للحد من التشتت وتعزيزاً للنتائج التي تصب في المصلحة العامة. يستدعي ذلك أيضاً الاستقلال السياسي والتشغيلي والمالي لإتاحة الفرصة للتخطيط طويل الأجل، واتخاذ قرارات غير متحيزة، الاتساق في الإنفاذ دون تأثر بالدورات السياسية أو السوقية.

### الاستثمار في القدرات الاستراتيجية

عدم الوقوف على عتبة الترقيات التقنية، بل بذل استثمار مستدام في الموارد البشرية والمالية اللازمة للحفاظ على هذه الأدوات وتوسيع نطاقها في إطار من العمليات التنظيمية الأساسية. وتكوين فرق متعددة التخصصات، وإنشاء وحدات داخلية للاستشراف وتحليل البيانات، وتبسيط إجراءات التنسيق بين مختلف الدوائر. وإقامة شراكات مع الهيئات الأكاديمية ومراكز الفكر في إطار دعم التعلم المستمر والذكاء التنظيمي.

‏

### اتخاذ قرارات تتصف بالشمول وتستند إلى الأدلة

تعزيز القدرة التنظيمية من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة بالبيانات وواعية بالمخاطر. واستخدام منصات البيانات وتحليلات الذكاء الاصطناعي والإسهامات التي يقدمها أصحاب المصلحة، وبخاصة من الفئات التي تعاني نقصاً في الخدمات والمبتكرين المحليين، من أجل توجيه عملية اتخاذ القرارات. ومواءمة القواعد مع ظروف العالم الواقعي من خلال إجراء تقييمات الأثر التنظيمي والتنفيذ التدريجي على مراحل.

### إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون

التنسيق بين مختلف القطاعات والولايات القضائية بالاستعانة بفرق مهام مشتركة، ومختبرات تنظيمية مشتركة، وفرق عاملة مشتركة بين الوكالات. اعتماد نهج الإدارة التعاونية المتبع في الاتحاد الدولي للاتصالات لتصميم استجابات منسقة وقادرة على التكيف، بغرض معالجة تحديات الأنظمة الإيكولوجية المعقدة. لم يعد نهج "الحكومة بأكملها" اختيارياً؛ فمن الضروري ضمان الاتساق في السياسة الرقمية الوطنية والإدارة الفعالة للأنظمة الإيكولوجية الرقمية المعقدة.

والإقرار بالحاجة إلى نماذج استثمار مبتكرة تدعم النشر المستدام للبنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للتكنولوجيات الرقمية. وفي ضوء التحديات المالية المستمرة في المناطق الريفية والنائية، نشجع على وضع سياسات شاملة ونُهج تنظيمية تتيح إقامة شراكات ضمن القطاع العام وبين القطاعين العام والخاص، والتعاون على نطاق الحكومة، والنمو الرقمي طويل الأمد.‎

### الاستفادة من التنظيم المشترك والتنظيم الذاتي

عند الاقتضاء، تفويض المسؤوليات إلى شركاء موثوق بهم يمتلكون آليات مساءلة واضحة. ومدعم التنظيم المشترك مع المؤسسات المتخصصة، أو المجتمع المدني، أو الجهات الفاعلة في المجال؛ وبخاصة في المجالات سريعة التطور، مثل الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي وحوكمة البيانات.

### تشكيل ملامح الابتكار الرقمي لتحقيق قيمة عامة

وينبغي ألا يتيح التنظيم سبل الابتكار فحسب، بل ينبغي أن يوجهه نحو الإدماج الاجتماعي وحماية الحقوق والاستدامة. ومواءمة الحوافز مع الاستثمار في المناطق شحيحة الخدمات، والتوصيلية الهادفة، والبنية التحتية العامة الرقمية لضمان أن تعود التكنولوجيا بفوائد ملموسة على السكان والمجتمعات.

## ثالثاً الاستفادة من التكنولوجيات الناشئة لتحقيق التميز التنظيمي

### استخدام الأدوات الرقمية في مختلف مراحل الدورة التنظيمية

دمج التكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وسلسلة الكتل وإنترنت الأشياء، في الإشراف والامتثال واتخاذ القرار على المستوى التنظيمي؛ ليس بوصفها تدابير مضافة، وإنما قدرات مدمجة. وتشمل الأمثلة على ذلك التنظيم من خلال البيانات، ومراقبة الطيف في الوقت الفعلي، وتنبيهات الامتثال المؤتمتة، وأنظمة الترخيص الذكية، من جملة تطبيقات أخرى للتكنولوجيا التنظيمية (RegTech) والتنظيم الإشرافي (SupReg).

### تسخير البيانات لتدشين رقابة سريعة الاستجابة

بناء أنظمة بيانات متكاملة تجمع بين التبليغات المقدمة من الجهات الفاعلة في السوق، وبيانات أجهزة الاستشعار، والتعليقات المستقاة من مصادر جماعية. والكشف عن الفجوات الخدمية، وتحديد المخاطر مبكراً، وتوجيه التدخلات إلى الجوانب ذات الأولوية باستخدام لوحات المعلومات والتحليلات.

### تحديث المشاركة عبر الوسائل التكنولوجية

تدشين بوابات رقمية، ومنصات بيانات مفتوحة، وأدوات متنقلة، بما يجعل القرارات شفافة ويسهل المشاركة، وبخاصةً للمستخدمين في المجتمعات التي تعاني نقص الخدمات أو المجتمعات النائية. وتحسين النفاذ ومستوى التعليقات المستقاة باستخدام أدوات مثل روبوتات الدردشة القائمة على الذكاء الاصطناعي، أو لوحات المعلومات المستندة إلى الخرائط. تبسيط وتيسير العمليات التنظيمية في الصناعة بهدف خفض تكاليف الامتثال، وتحسين درجة سهولة ممارسة الأعمال مع الحفاظ على مستوى الرقابة المطلوبة.

### إضفاء الطابع المؤسسي على التجريب

اختبار الاستجابات التنظيمية قبل تدوين القواعد، وذلك باستخدام البيئات التجريبية والمختبرات الحية وعمليات المحاكاة وأدوات السيناريوهات المختلفة. وتسريع وتيرة تحليل المشاورات، وتحسين سرعة الاستجابة باستخدام الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي. وضمان تحقيق الفعالية والابتكار المسؤول من خلال المشاركة في تصميم هذه الأطر التجريبية مع دوائر الصناعة وأصحاب المصلحة الآخرين.

### توظيف التصميم لترسيخ الثقة والأخلاقيات

تقديم قدوة يُحتذى بها في كيفية استخدام التكنولوجيات على المستوى الداخلي. واعتماد أدوات مهمتها الحفاظ على الخصوصية، وتدشين آليات مساءلة واضحة تساعد في اتخاذ القرارات آلياً، والتوافق مع المبادئ العالمية بشأن الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة وحماية البيانات. والتواصل بوضوح مع الجمهور بشأن كيفية استخدام التكنولوجيات، وطبيعة الضمانات المعمول بها.

### الاستفادة من التكنولوجيات الناشئة في مجال استدامة الفضاء‎

‏تعزيز تطوير ونشر الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي (AI) والتكنولوجيات الناشئة الأخرى لدعم استراتيجيات تخطيط المستويات المدارية الدينامية التي تهدف إلى التخفيف من مخاطر التصادم، والاستخدام الأمثل للموارد المدارية، وضمان استدامة الأنشطة الفضائية على المدى الطويل. ونظراً لأن تكنولوجيات الفضاء أصبحت جزءاً لا يتجزأ من البنية التحتية والخدمات الرقمية، يتعين على المنظمين النظر في صياغة نُهج استباقية تكفل تحقيق السلامة والكفاءة والاستدامة في هذا المجال دائم التطور.‎

### بناء القدرة على تقديم الخدمات

الإقرار بأن التحول الرقمي يتطلب تطبيق استراتيجية، وليس استخدام برمجيات فحسب. والاستثمار في المواهب متعددة التخصصات، وتعزيز المعايير المفتوحة، وتطوير البنية التحتية المشتركة بين مختلف قطاعات الحكومة لتجنب ازدواج العمل والاعتماد المفرط على الأنظمة مسجلة الملكية.

## رابعاً تعزيز التعاون عبر الحدود من أجل مستقبل موصول

### دفع سبل التعاون الموجه نحو النتائج

الاستعانة بالشراكات الإقليمية والدولية للتصدي للتحديات المشتركة ومعالجة الأولويات المشتركة، ابتداءً من تنسيق الطيف ووصولاً إلى حوكمة الذكاء الاصطناعي. وإعطاء الأولوية للأنشطة المشتركة، أو البيئات التنظيمية التجريبية، أو جهود الإنفاذ التي تُحدث تأثيراً ملموساً على الاتفاقات الرسمية وحدها.

### التنسيق في المجالات التي تشكل قيمة مضافة

السعي إلى المواءمة في مجالات مثل التجارة الرقمية، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وحماية البيانات، لكن مع إتاحة قدر من المرونة يستوعب خصوصية السياقات الوطنية. إذ يساعد الاعتراف المتبادل والمبادئ المشتركة للسياسات والتوقيت المنسق على تحقيق التوازن بين قابلية التشغيل البيني والسيادة الوطنية.

### بناء بنية تحتية مشتركة للتعلم

إنشاء مجتمعات ممارسين، ومنصات تدريب مشتركة، وخطط توجيه للأقران. ودعم أدوات المعرفة مفتوحة النفاذ التي يمكن تكييفها حسب السياق المحلي، وإعادة استخدامها من قبل منظمين أخرى.

### تنسيق البيانات والأدوات والمعايير

تعزيز قابلية التشغيل البيني عن سابق تصميم، في الأنظمة الخاصة بالقوعد التنظيمية. ومراقبة المخاطر العابرة للحدود، ومواءمة الإجراءات التنظيمية باستخدام السطوح البينية المشتركة لبرمجة التطبيقات (API)، والمؤشرات المشتركة، وبروتوكولات مشاركة البيانات.

### التأكيد على أهمية الصوت الإقليمي والسيادة الرقمية

صياغة المعايير العالمية بما يتماشى مع الاحتياجات المحلية عن طريق التعاون. والمشاركة في المنتديات متعددة الأطراف، وتعزيز الدبلوماسية الرقمية، ودعم المبادرات الإقليمية لمواءمة الممارسات التنظيمية وبلورة مواقف إقليمية بشأن التحديات الرقمية المشتركة.

### تحويل التعاون إلى مهمة أساسية

تعيين وحدات مخصصة، والتكليف بالتخطيط العابر للحدود، وتتبع الأثر الفعلي للتعاون. ودمج التنسيق النظامي في التصميم المؤسسي، بما يدعم المواءمة المستمرة بين مختلف السياسات والقطاعات وأصحاب المصلحة.

## خامساً آفاق المستقبل

في مشهد تشكل ملامحه التغيرات المستمرة والفورة التكنولوجية، يجب أن يصبح التنظيم رافعة للابتكار المسؤول، الذي ينبني على التفاهم التكنولوجي وقابلية التكيف المؤسسي والتعاون عبر الحدود والنزاهة الأخلاقية. ويمكن للمنظمين الذين يحملون هذا الدور على عاتقهم الانتقال من مجرد واضعي قواعد إلى بناةٍ للنظام الإيكولوجي. وتقدم المبادئ والنُهج الواردة في هذه المبادئ التوجيهية مساراً واضحاً؛ غايته تعميق ثقة الجمهور، وتعزيز التنمية الرقمية التي لا يتخلف فيها أحد عن الركب، وتدعيم القدرة الجماعية على إدارة عالم رقمي موصول ودينامي ومترابط.